

شركة المجموعة الاستشارية
الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة



الرقم: 2017/78/13/5
التاريخ: 2017/5/1

السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين
الموضوع: تحفظ مدقق الحسابات
تحية طيبة وبعد ،،

بالاشارة الى كتابكم رقم 17/00943/1/12 تاريخ 2017/4/23 والمتضمن ملاحظات حول رأي المدقق الخارجي في اساس الرأي المتحفظ حيث "لم يتمكن المدقق الخارجي من التحقق من رصيد صافي الذمم المدينة والبالغ 894 ألف دينار كما لم يتمكن من التحقق من صحة رصيد ذمم الأطباء الدائنة والبالغة 3 مليون دينار والتي تم طرحها من صافي الذمم المدينة كما في 31 كانون الأول 2016 وذلك لعدم استلامه ردود لمعظم التأييدات المرسلة للذمم المدينة ، وعدم تزويده بتسوية لفروقات الذمم المؤيدة ، ولم يتم تزويده بكشف لتعمير الذمم المدينة ، كما لم يتم تزويده بكشف تفصيلي لحصص الأطباء المدينة من مطالبات شركات التأمين المقابلة لذمم الاطباء الدائنة ولم يتمكن من التحقق من ذلك بإتباع إجراءات تدقيق بديلة وبما اذا كان هناك حاجة لأي مخصص تدني اضافي لقاء هذه الذمم".

وعليه نود اعلامكم بأن مجلس إدارة شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية يقوم بإدارة هذه الشركة بشفافية مطلقة ويحرص على الإفصاح المستمر عن كافة الامور المتعلقة بالشركة ، حيث يقوم ببيان واقع الحال وملاحظات المدققين لكافة الاطراف ذات العلاقة بمنتهى الشفافية وان الشركة كانت قد رصدت تحوطاً المخصصات اللازمة للذمم المشكوك في تحصيلها لتظهر بصورتها العادلة وان حجم المخصصات كما في 2016/12/31 قد بلغ (4434000 دينار) (اربعة مليون واربعمائة واربعة وثلاثون الف دينار).

وبناءً عليه نود التوضيح بأن اساس تحفظ المدقق الخارجي جاء بناءً على عدم استلامه لتأكيدات صافي الذمم المدينة والبالغة (894 الف دينار) علماً ان جزء من هذه الذمة لم تكن من نتائج اعمال السنة المالية الماضية ، حيث بلغت الذمم المدينة بالصافي كما في 2015/12/31 (366553 دينار) (ثلاثمائة وست وستون ألفاً وخمسمائة وثلاث وخمسون دينار) مقارنة (894443 دينار) (ثمانمائة واربعة وتسعون الف واربعمائة وثلاث واربعون دينار) كما في 2016/12/31 وهي زيادة طبيعية في الذمم اذا ما قيس بحجم النمو في ايرادات الشركة والبالغ (2340000 دينار) (اثنين مليون وثلاثمائة واربعون الف دينار) ، وان موضوع التأكيدات على الذمم المدينة سبق وان طرح على الهيئة العامة في اجتماعاتها السابقة .

ونود الاشارة هنا أن جزء كبير من هذه الذمة والبالغ (2014000 دينار) (اثنين مليون واربعة عشر الف دينار) (مستشفى واتعاب اطباء) هي ذمة على الحكومة الليبية لعلاج جرحى الحرب ومنذ العام 2014 وتم رصد مخصص لكامل الذمة، وانه وعلى الرغم من الاتصالات المكثفة والاجتماعات الكثيرة التي عقدت مع ممثلين عن الحكومات الليبية المختلفة خلال الاعوام السابقة ، وكذلك الاجتماعات التي عقدت مع شركة التدقيق (pwc) والمكلفة من الجانب الليبي لتدقيق الفواتير والمطالبات المالية المقدمة من المستشفيات الاردنية ، الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الاردنية وجمعية المستشفيات الخاصة لتسوية هذا الموضوع كل ذلك لم يؤدي الى نتيجة ايجابية باتجاه تسديد هذه الذمة او حتى تزويدنا بتأييد واعتراف بهذه الذمة ، ومرد

شركة المجموعة الاستشارية

الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة

ذلك للتغيير المستمر والدائم في اللجان المعنية من الجانب الليبي للتفاوض ، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسود في الدولة الليبية.

اما باقي الذمة هي ذمم مستحقة على شركات التأمين وقد تم ارسال كتب طلب تأكيدات للمدينين واستلمنا بعض الردود سلمت للمدقق الخارجي والبعض الاخر لم يرد علينا بالرغم من ارسال كتب طلب التأييد مرتين حسب معايير التدقيق الدولية وهذا ما ايده المدقق الخارجي باجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2014/4/13 عند سؤاله عن هذه الذمم حيث كان رده:

"نحن ارسلنا طلب التأييدات للمدينين ولكنهم لم يردوا علينا خلال فترة معينة، ونحن لدينا وقت محدد لإخراج البيانات المالية ومن خلال اجراءات التدقيق قمنا بإرسال طلب التأييدات مرة أخرى ولم يأتينا اي رد ، وعليه فان الدائرة المالية تقيدت بتعليمات المدقق الخارجي وارسلت بطلب التأكيدات لمرتين ولكن لم يصلنا رد وعليه فان المدقق يعود الى اتباع اجراءات بديله للتأكد من الرصيد حيث انه اذا تم تسديد الرصيد فانه يوافق عليه واذا لم يتم تسديد الرصيد كاملا فانه يتحفظ عليه ، اما بالنسبة لاستجابة الادارة لمتطلباتنا فقد كانت الادارة مستجيبة ومتعاونة جدا معنا وكانوا ينفذون كل طلباتنا بكل شفافية". وهذا الرد مثبت بمحضر اجتماع الهيئة العامة المصادق عليه من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات.

اما فيما يتعلق بالتحقق من ذمم الاطباء الدائنة والبالغة (3197135 دينار) (ثلاثة ملايين ومائة وسبع وتسعون ألفاً ومائة وخمس وثلاثون دينار) وتظهر في البيانات المالية كما في 2016/12/31 كحسابات متقابلة حيث يقوم المستشفى بتحويلها نيابة عن الاطباء من دون وجود التزام قانوني بذلك ، ومن المعلوم بان هذه الذمم لا تعتبر ذمم مدينة للشركة ولا تظهر في قيودنا بانها كذلك ، وانما هي اتعاب اطباء تقوم الشركة بالمطالبة بها بالنيابة عنهم ومرفق كشف تفصيلي لحصص الأطباء المدينة من مطالبات شركات التأمين .

ونتعهد بان نحاول تحصيل كل التأكيدات اللازمة ولكن هنالك من لا يستجيب لطلباتنا بتأكيد المديونية وبالتالي لم يتبقى لدينا سوى اللجوء للقضاء ، عندنا شفافية مطلقة حيث نبين واقع الحال وملاحظات المدقق بكل شفافية ، وحتى عند الاطلاع على الارقام فهي ليست مقلقة. واقبلوا فانق الاحترام والتقدير

المدير العام
الدكتور موسى صالح

